مجلة الرائد في الدراسات السياسية
المجلد (04)، العـــدد (01)
نوفمبر2022، ص (12/26)

قضية الصحراء الغربية والمواقف الدولية المتباينة

The issue of Western Sahara and divergent international positions

محمد الأمين بن عائشة*

تاريخ الاستلام: 23 / 11 / 2022 تاريخ القبول: 05 / 05 / 2023 تاريخ النشر: 22 / 05 / 2023

ملخص:

تحاول هذه الدراسة أن تحلل استمرار النزاع في الصحراء الغربية لقرابة نصف قرن، دون أن تتمكن الجماعة الدولية أن تحرز أي تقدم نحو حل صريح ونهائي للقضية، ذلك أنّ هناك قوى إقليمية ودولية تؤثر بمواقفها المصلحية المتباينة بشأن أسلوب حل قضية الصحراء الغربية، إذ في الوقت الذي ترى فيه الجزائر وهيئة الأمم المتحدة والكثير من الدول الأخرى أنّ النّزاع هو قضية تصفية استعمار ومن حق الشعب الصحراوي تقرير مصيره بنفسه، في مقابل ذلك يبقى المغرب متشبث بحقه التاريخي المزعوم في السيطرة على إقليم الصحراء الغربية بعد انسحاب موريتانيا من الصراع، ويدعمه في ذلك كل من فرسا والولايات المتحدة الامريكية (ظرفيا ومؤقتا وفي إطار الضغط عل الجزائر فقط)، و يسعى المغرب إلى تحقيق حلمه في ضم إقليم الصحراء الغربية من خلال استعمال كل الطرق غير الشرعية حتى وصل به الحال إلى قبول التطبيع مع عدو الأمة الإسلامية والعربية، وهي خطوة من شأنها إعادة تحريك الخريطة الجيوسياسية للمنطقة المغاربية ككل.

الكلمات المفتاحية: الصحراء الغربية، المغرب، المواقف الدولية، السيناريوهات المستقبلية، طبيعة الصراع.

Abstract:

This study attempts to analyze the continuation of the conflict in Western Sahara for nearly half a century, without the international community being able to make any progress towards an explicit and final solution to the issue, because there are regional and international powers that influence their different positions of interest regarding the method of resolving the issue of Western Sahara, as at a time when In it, Algeria, the United Nations and many other countries see that the conflict is an issue of decolonization and that the Sahrawi people have the right to self-determination. On the other hand, Morocco remains clinging to its alleged

* جامعة الجزائر (الجزائر)، الإيميل الالكتروني (amfine190@hotmail.fr)

historical right to control the territory of Western Sahara after Mauritania's withdrawal from the conflict, and it is supported by all of France and the United States of America (circumstantial and temporary and within the framework of pressure on Algeria only), and Morocco seeks to achieve its dream of annexing the territory of Western Sahara by using all illegal methods until it reached the situation to accept normalization with the enemy of the Islamic and Arab nation, which is a step that would Re-move the geopolitical map of the Maghreb as a whole.

Key words: Western Sahara, Morocco, international positions, future scenarios, the nature of the conflict.

مقدّمة:

أن تحلل استمرار النزاع في الصحراء الغربية لقرابة نصف قرن، دون أن تتمكن الجماعة الدولية أن تحرز أي تقدم نحو حل صريح ونهائي للقضية، ذلك أنّ هناك قوى إقليمية ودولية تؤثر بمواقفها المصلحية المتباينة بشأن أسلوب حل قضية الصحراء الغربية، إذ في الوقت الذي ترى فيه الجزائر وهيئة الأمم المتحدة والكثير من الدول الأخرى أنّ النّزاع هو قضية تصفية استعمار ومن حق الشعب الصحراوي تقرير مصيره بنفسه، في مقابل ذلك يبقى المغرب متشبث بحقه التاريخي المزعوم في السيطرة على إقليم الصحراء الغربية بعد انسحاب موريتانيا من الصراع، ويدعمه في ذلك كل من فرسا والولايات المتحدة الامريكية (ظرفيا ومؤقتا وفي إطار الضغط عل الجزائر فقط)، و يسعى المغرب إلى تحقيق حلمه في ضم إقليم الصحراء الغربية من خلال استعمال كل الطرق غير الشرعية حتى وصل به الحال إلى قبول التطبيع مع عدو الأمة الإسلامية والعربية، وهي خطوة من شأنها إعادة تحريك الخريطة الجيوسياسية للمنطقة المغاربية ككل.

تجدر الاشارة إلى أنّ الجزائر ليست طرفا في النزاع، بل هي طرف في الحل وتدعم الطرق السلمية وتدعم حق تقرير المصير ولا تدخل في الشؤون الداخلية للدول وتحترم سيادتها وهوما يؤكده الدستور الجزائري، وما تؤكده أفعال الدولة الجزائرية في الكثير من القضايا عل غرار الأزمة في مالي أو أزمة ليبيا وغيرها من الأزمات،

ولذلك نسعى من خلال هذه الورقة إلى دراسة تحليلية لقضية الصحراء الغربية من خلال التعرف على طبيعة النزاع وأسبابه، وتحديد أطراف النزاع المباشرة وغير المباشرة الداخلية والإقليمية منها والعالمية، والتعرف على ردود أفعال ومواقف الدول الكبرى حول القضية، وأيضا تحليل القضية من عدة جوانب أهمها الجانب القانوني والإنساني والسياسي والأمني، وكذا أبعاد إهتمام الجزائر بالقضية.

إشكالية الدراسة

لم يعد التساؤل مهما حول كيفية بدء الصراع في الصحراء الغربية، أحد أقدم وأعقد بؤر التوتر في منطقة الشمال الإفريقي التي يجتمع حولها كل من المغرب والبوليساريو، أو أسباب ظهور هذا الصراع، لكن التساؤل

الأكثر أهمية في الوقت الراهن هو كيفية حل هذه القضية بما يخدم دول وشعوب المنطقة على السواء، في ظل وجود حلول مقترحة من طرفيّ النزاع وحلول أخرى مقترحة مستمدة من اللوائح والقوانين الدولية، وفي ظل هذا إرتأينا أن تكون إشكالية هذه الدراسة بالصيغة التالية:

ماذا لو فشل مشروع الحكم الذاتي الذي يطرحه المغرب؟ وما هي السيناريوهات التي يمكن أن يشهدها واقع المنطقة مستقبلا؟ وكيف تتصور أطراف الأزمة الحل لهذا الصراع الممتد؟ وكيف ترى الأطراف الدولية مستقبل القضية؟

وهي الاشكالية التي تندرج تحتها الاسئلة التالية:

- ما هي الجذور التاريخية لقضية الصحراء الغربية؟
- ما مدى تأثير تدخل قوى خارجية على القضية؟
- ما هو موقف كل من أطراف الصراع والموقف الدولي تجاه قضية الصحراء الغربية؟
- ما هو الوضع القانوني للصحراء الغربية حالياً؟
- ماهي أهم الحلول القانونية والسياسية لحل الصراع؟
- ما هو موقف الجزائر من الأزمة، وهل الدبلوماسية الجزائرية تجاه أزمة تميزت بالاستمرار أو التغير مقارنة مع المبادئ المؤسسة للدبلوماسية الجزائرية والضغوطات الخارجية؟

الفرضيات

- كلما كان هناك اهتمام دولي بقضية الصحراء الغربية كلما شكل ذلك جزءا من الحل أو التسوية.
- كلما كان هناك ازدواجية في التعامل مع القضية كلما طال حلها.
- كلما كان التركيز على ملف حقوق الانسان والحق في تقرير المصير كلما سهل حل الازمة.

المنهج المستخدم: باعتبار أن القضية الصحراوية هي قضية تاريخية من الافضل أن نستخدم المنهج التحليلي التاريخي الذي يفيد في وصف وتتبع الأحداث وتسلسلها، وتحليها وفقا للنظرية الواقعية ومقاربة الأمن المجتمعي ونظرية الدور.

محاور البحث:

- **مقدمة**

- المحور الأول: طبيعة الصراع
- المحور الثاني: قضية الصحراء الغربية على المستوى الدولي
- المحور الثالث: الانتهاكات المغربية
- المحور الرابع: اهتمام الجزائر بالقضية الصحراوية
- المحور الخامس: المواقف الدولية والإقليمية
- المحور السادس: السيناريوهات المستقبلية لقضية الصحراء الغربية
- **خاتمة**

المحور الأول: طبيعة الصراع

يُشكل النزاع بين الصحراء الغربية والمغرب في وقتنا الراهن أحد أهم النزاعات المترتبة أساسا على المرحلة الاستعمارية وقضية الحدود التي أثرت بشكل كبير في تشكيل الخريطة السياسية للمناطق والأقاليم المستعمرة مما جعل أغلب الدول الأفريقية تدخل في نزاعات حدودية، ويظهر إقليم الصحراء الغربية واحد من هذه النزاعات، ومما يزيد من أهمية النزاع هو تأثره بصراع المصالح بين الدول.

فالصحراء الغربية بموقعها الجغرافي المتميز كنقطة تماس بين أوروبا وافريقيا وشواطئها الغنية بالثروات السمكية وما تتمتع به من ثروات في فوق وتحت الأرض، ووجودها في منطقة تتميز بخصوصيات حضارية بامتداد الشرق والغرب كلها عوامل ألقت بظلها على الصراع المحتدم لاحتلال المنطقة، وهنا نذكّر أنّ شعب الصحراء الغربية بتركيبته القبلية عبر التاريخ شعبا حرا يسير وفق قانونه القبلي المتعارف والمتفق عليه[1].

كان أوّل احتلال للمنطقة من طرف إسبانيا، بعد مؤتمر برلين 1884، وبعدها أعلنت الحماية سنة 1886 على منطقتي واذي الذهب و المنطقة المتاخمة لها، بمرسوم ملكي لتعرف الصحراء الغربية مرحلة استعمار تحت ظل الإدارة الاسبانية، وقامت اسبانيا مع فرسا بعقد ثلاث اتفاقيات لرسم حدود الحراء الغربية في سنوات 1900و1904 و1912 [2]، ومع بداية السبعينات من القرن العشرين ومع زيادة انتشار الفكر التحرري، أعلنت جبهة البوليساريو المقاومة ضد الاسبان في 20 ماي 1973، لكن بفعل الضغوطات التي تعرضت لها إسبانيا

[1] مسعود شعنان، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، أطروحة دكتوراه، جامع الجزائر، 2007، ص.51.

[2] - Maurice Barbier : le conflit du Sahara occidental. L'Harmattan, Paris 1982, P 53

من طرف المغرب و موريتانيا من أجل تسليم الإقليم وضغوطات الأمم المتحدة لمنح الاستقلال لهذا الإقليم الذي اعتبرته سنة 1963 ضمن الأقاليم التي يجب تصفية الاستعمار فيها[1]، وأعلنت إسبانيا في 26 فيفري 1976 انسحابها من الإقليم دون إجرائه لاستفتاء تقرير المصير[2]، وتم تسليم الإدارة الثنائية للمغرب و موريتانيا بعد توقيع اتفاقية مدريد في 14 نوفمبر 1975[3]، وهنا بدأ المشكل الحقيقي، ونطرح عدة أسئلة حول هذه الاتفاقية ولماذا تم تسليم إدارة الإقليم لكل من المغرب و موريتانيا، ولماذا لم يُسلم لدولة أخرى أو هيئة عالمية تشرف عليه إلى غاية تنظيم انتخابات أو تصفية كلية للاستعمار الإسباني.

أمام هذه الظروف أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء و وادي الذهب التي نشأت في 10 ماي 1973، الحرب ضد الدولتين وأعلنت عن قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية في 27 فيفري 1976، ملأ للفراغ القانوني الذي تركته إسبانيا، فالجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب أخذت تسميتها من الإقليمين المشكلين لأرض الصحراء الغربية و التي تقع في شمال غرب افريقيا التي يحدها شمالا المغرب وشرقا الجزائر و موريتانيا ومن الجنوب موريتانيا و غربا المحيط الأطلسي وتبلغ مساحتها 284 الف كم وبشريط ساحلي على مساحة 400 كم.

وبعد إعلان المغرب وموريتانيا دخول النزاع وتقسيم الأرض متحججين بحقوق تاريخية في المنطقة، شنت البوليساريو ردّ فعل على هذا الادعاء الباطل حرب ضد الجيشين تُوجت بخروج موريتانيا من الصراع وتوقيع اتفاقية سلام مع البوليساريو في 05 أوت 1979 بالجزائر.

للتذكير فان الصحراء الغربية مدرجة منذ سنة 1966 ضمن قائمة الأقاليم غير المستقلة وبالتالي فهي معنية بتطبيق اللائحة رقم 1514 الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تنص على منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتُعد آخر مستعمرة في إفريقيا يحتلها المغرب منذ سنة 1975، حيث في سنة 1986 في

[1] Igancio fuente cobo y Fernandom.marino menendez, el Conflicto del sahara occidental, MINISTERIO DE DEFENSA, INSTITUTO DE ESTUDIOS INTERNACIONALES Y EUROPEOS «FRANCISCO DE VITORIA», ESCUELA DE GUERRA DEL EJÉRCITO MINISTERIO DE DEFENSA, Autores y editor 2005, pagina 26.

[2] YAHIA H. Zoubir , THE WESTERN SAHARA CONFLICT: A CASE STUDY IN FAILURE OF PRENEGOTIATION AND PROLONGATION OF CONFLICT, california western international law journal, VOLUME 26 SPRING 1996 number 2,page 02.

[3] Western Sahara: The Cost of the Conflict Middle East/North Africa Report N°65 – 11 June 2007.page01.

دورة الأمم المتحدة، صوت كل من المغرب وموريتانيا لصالح القرار رقم (2229) الذي تبنته الأمم المتحدة، والداعي إلى حق شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره، كما صادقت عليه إسبانيا كذلك[1].

المحور الثاني: قضية الصحراء الغربية على المستوى الدولي

سعت هيئة الأمم المتحدة إلى تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها وتصفية الاستعمار وذلك من خلال مختلف القوانين و القرارات، على غرار القرار رقم 1514 الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها المنعقدة في 14 ديسمبر 1960 حول ضمان الاستقلال للبلدان و الشعوب المستعمرة، كما يُعد القرار رقم 2072 الصادر في 16 ديسمبر 1965 الذي دع فيه الامم المتحدة إسبانيا لاتخاذ تدابير لتحرير الصحراء الغربية من السيطرة الاستعمارية[2]، وجاء القرار رقم 2229 ليعطي شعب الصحراء الغربية حقه في تقرير مصيره كإجراء تطبيقي وكخطوة مهمة في مسار تصفية الاستعمار[3].

ونظرا لأهمية القضية وحرصا على إنهاء النزاع وفقا لقرارات الأمم المتحدة تم التعاون مع منظمة الوحدة الإفريقية ابتداء من 20 مارس 1986، وقد وافق المغرب و ممثلوا جبهة البوليساريو على مخطط السلام الأممي خلال الاجتماع الذي جمعها مع الأمين العام للأمم المتحدة بنيويورك في ماي 1988، وفي 27 جوان 1990 تبنى مجلس الأمن اللائحة 658 التي تُزكي تفاصيل التسوية السلمية للأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (المينورسو Minurso)، وإثر ذلك شرعت جبهة البوليساريو في تنفيذ وقف إطلاق النار ابتداء من 06 سبتمبر 1991، وأكدت لجنة تصفية الإستعمار في قرارها المؤرخ في 28 أكتوبر 1996 مسؤولية الأمم المتحدة تجاه شعب الصحراء الغربية القاضي بإجراء استفتاء حر ومنظم ونزيه وبدون أيّ إكراه عسكري أو إداري طبقا لمخطط التسوية.

لقد تضمنت كل قرارات الأمم المتحدة في كل دوراتها منذ قرار إلزام إسبانيا بمنح الاستقلال للصحراء الغربية في 1965 إلى أخر دورة لها على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره واستقلاله، منها القرارات رقم 1754 المتخذ في جلسة 5669 في 30 أفريل 2007[4]، الذي ينُص على تمديد ولاية بعثة الامم المتحدة لاستفتاء في الصحراء الغربية، والذي أكد في أحد توصياته عل عدم الإعتراف الدولي بسيادة المغرب على الصحراء.

---

[1] - قرار الأمم المتحدة 2229 في 20 فيفري 1968

[2] قرار الامم المتحدة رقم 1514 في 1960/12/14

[3] United States Institute of Peace, Special Report, The United Nations and Western Sahara A Never-ending Affair, Special Report 166 July 2006.Pdf

[4] Ahmed BoukhariتتThe international dimension of the conflict over the western Sahara and its repercussions for A moroccan alternative Area: Mediterranean & Arab World – WP Nº 16/2004 (Trans. Spanish5/4/2004

كما يعد قرار اللجنة الرابعة للأمم المتحدة الذي صادقت عليه في 21 أكتوبر 2012 مهما في المسار التاريخي للقضية، حيث ينص على دعم المفاوضات بين الطرفين من أجل الوصول لحل سياسي دائم وعادل، يقوم على تقرير مصير شعب الصحراء الغربية[1]، كما اعتمد مجلس الأمن الدولي، يوم 27 أكتوبر 2022، القرار رقم 2654، مجدِدا من خلاله ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو) حتى 31 أكتوبر 2023، ويُشدد النص الجديد على الحاجة إلى تحقيق حل سياسي واقعي وعملي ودائم ومقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية على أساس التوافق وأهمية مواءمة التركيز الاستراتيجي للبعثة وتوجيه موارد الأمم المتحدة لتحقيق هذه الغاية، وقد أعرب مجلس الأمن عن دعمه الكامل للأمين العام ومبعوثه الشخصي لتسهيل عملية المفاوضات من أجل التوصل إلى حل لمسألة الصحراء الغربية.

المحور الثالث: الانتهاكات المغربية

يحتل المغرب 80% بالمائة من الأراضي الصحراوية بالجدران العازلة مثل التي يستعملها الكيان الصهيوني، كما أنّ نظام المخزن يعمل على استمراريته باستغلال القضية الصحراوية ويتغذى من استثمارات موجودة في الصحراء الغربية، ولجوء المغرب إلى التحالفات طبيعي مثل التطبيع مع الصهاينة مرجعه تشابه النظامين الإستعماريين، كما أنّ رفع ميزانية التسلح في المغرب مُؤشر على الإبقاء على الأمر الواقع، واختيار الحل العسكري وتوسيعه إلى ما خارج الكرنرات.

إنّ الاعتداءات المغربية الأخيرة على منطقة الكرنرات بالصحراء الغربية، استفزاز غير محسوب استراتيجيا، كونه ناتج عن رد فعل منطقي وموضوعي ودفاعي وشرعي للجمهورية العربية الصحراوية، ضد المغرب الذي تخطى كل الخطوط الحمراء، سواء ما ارتبط باتفاق وقف إطلاق النار أو بالاتفاقية العسكرية.

كما أنّ المغرب اعتدى على إتفاق وقف إطلاق النار والاتفاق العسكري الذي يربطه بالصحراء الغربية منذ سنة 2001، وهو تصرف يُعبر عن عزم المغرب على كسر قواعد التزاماتها الخاصة بوقف إطلاق النار ووضع شروط حول حل قائم على قواعد حددها القانون الدولي. وهو تصرف يؤكد أربعة عناصر في الاستراتيجية المغربية، يكمن الأول في محاولته فرض واقع جديد على الخارطة الجيو-عسكرية بالصحراء الغربية بكيفية تسمح بتكريس وضعية لا تسمح بتنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بتنظيم استفتاء تقرير المصير، ويتمثل الثاني في محاولته، إحداث انقسامات داخل المنظمات الإقليمية، بشكل يخلق نوع من الضبابية حول موضوع الصحراء الغربية بعدما فشل في بناء جدار صمت حوله، ويتمثل العنصر الثالث في محاولة توجيه الرأي العام المغربي نحو أزمات مفتعلة، من أجل

[1] قرار اللجنة الرابعة، 21 أكتوبر 2012

تغطية ما يقع داخل المغرب من أزمات اقتصادية خانقة ووضع سياسي متردي ووضع اجتماعي متأزم جدا، وتمثل الخامس في محاولة جعل حركة التحرر جماعة إرهابية واخراجها من إطارها القانوني.

وهذا الوضع يمكن أن ينتج عنه الاستمرار في تبني مقاربة توسعية جنوبا لضم اقليم الصحراء الغربية، أو كسب المزيد من التأييد الدولي بخصوص الطرح المغربي لحل النزاع، أو استمرار التعنت المغربي وغلق جميع منافذ الحوار والتفاوض، أو إطالة عمر النزاع والدخول في حرب استنزاف مع جبهة البوليساريو والعمل على تشويه عمل المقاومة وإخراجها من سياق حركات التحرر

.المحور الرابع: اهتمام الجزائر بالقضية الصحراوية

كان ظهور الجزائر المستقلة التي أصبحت من بين اللاعبين الأساسيين الإقليميين في إفريقيا بحكم خصائصها الجيو سياسية، وبحكم الإرادة السياسية التي ظهر بها حكامها، وتمثل دورها في الاصطفاف إلى جانب التيار الناهض في محو الاستعمار من القارة الإفريقية، والعمل على تحقيق الوحدة والتضامن الإفريقيين، فبالنسبة لدعم حركات التحرر فإنه كان المحور الرئيسي في السياسة الخارجية الجزائرية، وكان ذلك نتيجة لما عانته الجزائر ضد المستعمر، ولذلك كان تضامنها مع حركات التحرر في إفريقيا وفي غيرها قويا جدا [1].

ولهذا فإن الجزائر بذلت جهودا لا بأس بها لدعم حركات التحرر ماديا ودبلوماسيا سواء من خلال الإطار الجماعي عبر أجهزة منظمة الوحدة الإفريقية كلجنة التنسيق لتحرر إفريقيا، وصندوق المساعدات المالية لحركات التحرر أو من خلال العلاقات الثنائية مع الحركات التحررية بالمستعمرات البرتغالية) غينيا بيساو، موزنبيق، أنغولا، جزر ساوتومي، برسيب وجزر الرّس الأخضر (أو في المستعمرات الفرسية التي لم يبق منها في ذلك الوقت سوى جيبوتي وجزر القمر، وكذا المستعمرات البريطانية) السيشل (والأنظمة العنصرية الموالية لها سواء في روديسيا الجنوبية) زيمبابوي (أو جنوب إفريقيا التي أسندت لها مهمة الوصاية على ناميبيا، وهكذا استطاعت الجزائر أن تلعب دورا كبيرا في مساندة حركة التحرر الإفريقية، وقد لعبت الجزائر دورا بارزا في دعم قضية استقلال الصحراء الغربية على المسرح السياسي الدولي وفي هذا الإطار جاء اعتراف منظمة الوحدة الأفريقية بالحكومة الصحراوية.

موقف الجزائر اتجاه قضية الصحراء الغربية تحكمه ثوابت سيادية تنعكس في السياسة الخارجية الجزائرية، والتي تكمن في مبدأ حسن الجوار الايجابي، باعتبار الصحراء الغربية بلد جار وشقيق، وشأنها في ذلك شأن جميع دول المغرب العربي والساحل

[1]-Amine Ait-Chaalal, "L'Algérie depuis 1962 : retour sur une histoire contrastée", **Revue internationale et stratégique** 46(2002/2), 61-72.pdf.

المجاورة للجزائر، والذي يعني مجملا إنهاء النزاعات الاقليمية و تصفير النزاعات الحدودية، بالإضافة إلى إقامة تعاون جهوي عبر الحدود مبني على المصلحة المتبادلة، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى، ومبدأ عدم المساس بالحدود، وتشجيع الحوار و الحل السياسي، ودعم الشعوب في تقرير مصيرها، وتشجيع حركات التحرر خصوصا القضية الفلسطينية(قضية مبدأ بالنسبة للجزائر فمنذ الاستقلال الجزائر تدعم القضية الفلسطينية، بالإضافة إلى القضية الصحراوية).

تسعى الدبلوماسية الجزائرية من خلال المسار التفاوضي بين أطراف الصراع والذي يحظى بدعم إقليمي ودولي، إلى تأكيد محورية الدور الجزائري على المستوى الإقليمي، وهو دور تؤهلها له اعتبارات جيوستراتيجية وتاريخية عديدة، تريد الجزائر من خلالها تأكيد دور الدولة الرافضة للتدخل الخارجي والساعية في حل أزمات المنطقة بالحوار والتفاوض كما ينعكس ذلك في مواقفها من الأزمتين المالية والليبية وبما يتماشى و مبادئها الدبلوماسية والاتفاقات الدولية، علماً أن الجزائر ليست طرفاً في النزاع القائم بين المغرب ومنظمة البوليساريو، وموقفها كان دائماً الدفاع عن حق الشعب الصحراوي في ممارسة حقه في تقرير المصير، وفقاً للشرعية الدولية، ولا سيما قرارات الأمم المتحدة.

ففي مقولة شهيرة التي تصدر بها الرئيس الراحل هواري بومدين قال:" إن كل مواطن يجب أن يدرك أبعاد هذه القضية في ضوء فلسفة الجزائر وسياستها ليتفهم موقف الجزائر ودوافعه، إننا نتحدث عن مبدأ حق تقرير المصير". يتمثل مضمون قول الرئيس بومدين في ضرورة إدراك العالم أن الجزائر تدعم شعب الصحراء الغربية في تقرير مصيره عبر مجهودات دبلوماسية وليست كطرف في النزاع.

موقف الجزائر اتجاه قضية الصحراء الغربية يكمن في عدة نقاط منها، أنّ القضية الصحراوية تُشكل قيمة أساسية في الأمن القومي الجزائري، كما تهتم الجزائر بقضية الصحراء الغربية من أجل مصلحة التكامل المغاربي، كما تهتم الجزائر بالقضية الصحراوية خوفا من انتشار الانهيار والانفلات الأمني أو حالة الاأمن وما يخلفه من أثار سلبية على سكان المنطقة خوفا من انتقال الفوضى من منطقة الساحل إلى المنطقة المغاربية، وخوفا من أن تصبح المنطقة المصدر الأساسي لكثير من المشاكل التي ترتبط في الغالب بعدم توفر أدنى مستويات الحياة للأفراد بالإضافة إلى غياب مفهوم الدولة وحالة الهشاشة و الانكشاف الأمني والاقتصادي وخصوصا الاجتماعي الذي غالبا ما ينتج عنه أزمة هوية التي ينتج عنها تفكك المجتمع وبالتالي الدولة مما يؤدي إلى ظهور الدولة الفاشلة أمنيا و مجتمعيا، وهو ما سيشكل تهديدات صلبة وليّنة يمكن تصديرها للجزائر، والتي تهدد بطريقة مباشرة استقرار الأمن القومي الجزائري بمستوياته الثمانية (الأمن المجتمعي والاقتصادي والثقافي والسياسي و العسكري والبيئي والصحي و الطاقوي).

كما أنه من الممكن أن تستغل الجماعات الإرهابية خاصة تنظيم القاعدة في شمال أفريقيا وضع المنطقة غير المستقر، وبالتالي ما يشكله من حاضنة إرهابية، التي يمكن خلالها نشأة الفكر الإرهابي ورعايته، حيث تتخذ الجماعات الإرهابية من المناطق المتوترة أمنيًا، ملجأ آمن لها، وذلك لعدم قدرتها على طرد العناصر الإرهابية من أراضيها. وتعتبر الجزائر أنّ استقرار واستقلال الصحراء الغربية بمثابة مركز متقدم لحماية الجزائر من كل هجوم محتمل، ونقطة بداية لمشاريع لتنمية والتعاون في المنطقة المغاربية، وبإمكان الجزائر القيام باستثمارات ضخمة في الصحراء الغربية والاستفادة من منفذ على المحيط الأطلسي، وليس فقط للجزائر بل لكل الدول المغاربية، ولذلك تركزت سياسة الجزائر على خمس محاور، أولها إقناع المجتمع الدولي بحق تقرير المصير والإعتراف بالجمهورية الصحراوية، وثانيها تقديم الدعم المادي والمعنوي لجبهة البوليساريو وللشعب الصحراوي، وثالثها تحقيق توازن في المنطقة بحيث لا تسمح الجزائر للمغرب بأن تكون لها الريادة في المنطقة، ورابعها هو تمسكها بمبادئ سياساتها الخارجية، وخامسها تحقيق مصالحها الاقتصادية والاستراتيجية في المنطقة باعتبار أنّ الجزائر يمكنها أن تلعب دور ريادي و قيادي في المنطقة.

المحور الخامس: المواقف الدولية والإقليمية

1/ الموقف الإسباني

أعلنت السلطات العليا في إسبانيا بشكل مفاجئ، يوم الجمعة 18 مارس2022، دعمها لخطة "الحكم الذاتي" المغربية لتسوية النزاع في الصحراء الغربية، بدا هذا الإعلان كخطوة جديدة في موقف مدريد من القضية الصحراوية، في ظل عالم منقسم، يعاين تداعيات الحرب الروسية-الأوكرانية الجيوسياسية، والجيو-اقتصادية، على المنطقة المغاربية من جهة، وعلى أوروبا الجنوبية من جهة ثانية، وهو موقوف مفهوم ومتوقع من الجانب الجزائر بسبب تغير المواقف حسب مصلحة كل دولة.

يعد هذا التحول "التكتيكي" في موقف إسبانيا من ملف الصحراء الغربية الشائك، وهي المستعمر السابق للأراضي الصحراوية، التي دعمت في بداية النزاع حق الشعب الصحراوي في تقرير المصير، قبل دعم خطة الأمم المتحدة لتسوية النزاع، والذي أصبح عاملاً لضرب أي مشروع تكاملي لتنمية واستقرار الدول المغاربية. اعتبرت الجزائر إعلان قرار مدريد أنه "خيانة ثانية" للشعب الصحراوي، بعد اتفاق تقسيم الصحراء الغربية، الموقّع في مدريد عام 1975، قبل أشهر قليلة من خروج المحتل الإسباني، في فيفري 1976.

2/ موقف الاتحاد الأوروبي

ينظر إلى القضية من الناحية الإنسانية، ويستنكر نزوح الأهالي الصحراويين، ويدين أعمال القمع التي توم بها القوات المغربية تجاه النشطاء السياسيين والمؤيدين لحق تقرير المصير، ويرحب بالمفاوضات بين الطرفين، واقتصاديا وتجاريا، وبعد صدور قرار المحكمة الأوروبية القاضي بإلغاء اتفاقيتين تجاريتين بين المغرب والإتحاد الأوربي تشملان منتجات مصدرها الإقليم الصحراوي، وهو بمثابة انتصار للشعب الصحراوي ويعني أنّ جبهة البوليساريو هي الممثل الوحيد للشعب الصحراوي أمام المحاكم وفي الأمور التجارية.

3/ موقف الولايات المتحدة الأمريكية

ترتبط المملكة المغربية بعلاقات وثيقة مع الولايات المتحدة الأمريكية , فتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكثر الدول تسليحاً للمغرب إلا إنه في الوقت ذاته تحاول أن تحل محل فرسا في علاقتها مع الجزائر، و بذلك تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً مزدوجاً في علاقتها مع الدولتين، و من ناحية أخرى يوجد تأييد من قبل الكونجرس الأمريكي لإعطاء شعب الصحراء حقه في تقرير مصيره، في مقابل تصريحات الرئيس السابق دونالد ترامب بتأييده للمغرب، وأكد المتحدث باسم الخارجية الأمريكية، نيد برايس، خلال مؤتمر صحفي أن "هذا سيظل موقف إدارة" الرئيس جو بايدن، وشدد على أنه "ليس هناك تغيير" حول هذه القضية، وذلك في استمرار واضح لموقف الولايات المتحدة بشأن موضوع الاعتراف بسيادة المغرب على الصحراء، وهو موقف ظرفي مؤقت كما قلنا سابقا من أجل الضغط عل الجزائر في قضية الغاز على أعقاب الأزمة الأكرانية.

4/ موقف الصين والهند

موقف كلا البلدين حول القضية ينطلق من أرضية اقتصادية وسياسية مصلحية، ويدعمان كلاهما الحل السلمي، ويحترمان قرارات الأمم المتحدة بخصوص القضية، وفي نفس الوقت تريد الصين توسيع استثمارتها في كل من الجزائر والمغرب والصحراء الغربية، وبالتالي فإن موقفها يدعم أن يكون هناك حل سياسي لنزاع الصحراء الغربية، بحيث يكون مقبولا بين طرفي النزاع، ومتطابقا مع قرارات الشرعية الدولية ولوائح مجلس الأمن.

5/ الموقف الفرسي

لقد أتصف الموقف الفرسي بالغموض في تعامله مع أزمة الصحراء الغربية، فعلى الرغم من إن هناك علاقات قديمة بين المغرب و فرسا إلا إن فرسا توقفت عن إرسال الأسلحة إلى المغرب، و ذلك في الوقت الذى استقبلت فيه وزارة الخارجية الفرسية وفد ممثل عن جبهه البوليساريو، و تم فتح مكتب للجبهة في العاصمة باريس، و أتضح فيما بعد إن الموقف الفرسي تحركه المصالح لا غير، فبتغير الحكومة الفرسية يتغير موقفها تجاه النزاع، إلا إن الراي العام الفرسي الداخلي يُؤيد حق الشعوب في تقرير

مصيرها، و تُندد منظمات حقوق الإنسان بتجاوزات المغرب في إقليم الصحراء و لكن ذلك يعتبر بشكل غير معلن و متناقض عن الموقف الرسمي للحكومة الفرسي.

6/ موقف موريتانيا

يمكن أن نصفه في كلمتين هما: ""من الحرب إلى الحياد""، موقف موريتانيا بدأ مُتشددًا لا يقبل المساومة على الصحراء؛ ثم معتدلًا بقبول تقاسمها مع المغرب، وأخيرًا حياديًّ يعتريه الغموض مُتسترًا خلف القرارات الدولية والتشبث بالشرعية الدولية.

المحور السادس: السيناريوهات المستقبلية لقضية الصحراء الغربية

استنادا عل ما سبق ذكره حاولت الدراسة أن تخرج ببعض السيناريوهات المحتملة بشأن تطور النزاع في الصحراء الغربية وذلك اعتمادا على موازين القوى في المنطقة والتغيرات الدولية والمصلحية للدول.

فالسيناريو الأول وهو الأكثر احتمالا يتمثل في استمرار الوضع القائم، لانّ هذا الوضع يخدم مصالح الولايات المتحدة الأمريكية وفرسا، من أجل مواصلة تعزيز مصالحها في الجزائر والمغرب، أيضا يمكن القول إنّ استمرار الوضع القائم يخدم الجزائر من أجل الضغط على المغرب خصوصا بعد تطبيع المغرب، وإبقاء المغرب بعيدة عن الاتحاد الافريقي، وابقاء الجزائر تقوم بدور ريادي للدفاع عن حرية الشعوب في تقرير مصيرها وهو ما يسمح للجزائر بتبوُء مكانة عالمية.

والسيناريو الثاني وهو تقرير المصير واستقلال الصحراء الغربية، وهو سيناريو يخدم الجزائر كثيرا ويعزز مكانتها عالميا واقليميا ويجعل كل تعاملات الحراء الغربية الخارجية يمر عبر الجزائر.

أما السيناريو الثالث وهو احتمال ضم الصحراء الغربية للمغرب، بدعم أمريكي، وهو سيناريو يؤثر على الجزائر ومكانتها، ويفتح الباب أمام المغرب لتجديد مطالبه في ضم أقاليم أخرى من الجزائر وموريتانيا.

أمّا السيناريو الرابع هو حدوث تصعيد متدرج بين الطرفين يؤدي إلى صدام عسكري، كأنْ تشنّ جبهة البوليساريو هجمات عسكرية على مواقع القوات العسكرية المغربية، سواء في ممر الكرنرات أو غرب الجدار الرملي وشماله، ويردّ المغرب بهجوم واسع، ويوسّع حضوره العسكري جنوب الجدار وشرقه. وفي هذه الحالة، لن تقبل البوليساريو هذا الرد غير المتناسب على هجماتها المحدودة، لأن الرد المغربي سيعتبر تغييرًا جوهريًا للوضع القائم، وستدخل المنطقة مرحلة من الهجمات العسكرية المتبادلة مما يهدد كل المنطقة المغاربية.

أمّا السيناريو الخامس وهو إعادة إحياء منظمة المغرب العربي وانضمام كل الدول المغاربية تحت سقف واحد وإقامة تكامل إقتصادي بين أعضاءه.

الخاتمة:

من خلال ما سبق تقديمه، يتبين لنا حجم التعقيد الذي ألت إليه المنطقة المغاربية و قضية الصحراء الغربية، نتيجة لقرارات مصلحية و ذاتية إتخذها الطرف المغربي عل حساب قضية مصيرية وحيوية في بناء مشروع التكامل المغاربي، كما أنّ المغرب واسرائيل يقومان بالعالة ويقدمان خدمات استراتيجية لصالح دول أخرى، وفي مقابل ذلك نجد أنّ الموقف الصحراوي هو موقف عقلاني، حيث يعمل على تعبئة كل أدوات الفعل الاستراتيجي، سواء الدبلوماسي أو الإعلامي ولكن أيضا العسكري، في سياق الدفاع عن الشرف و الأرض، ما دام الطرف المغربي لا يؤمن بالحلول الدبلوماسية ويفضل العمل المسلح، في الوقت الذي يكرس فيه القانون الدولي حق الشعب الصحراوي في الدفاع عن حقه الشرعي وحماية أرضه وثرواته وفق القرارات الدولية التي تصنف القضية على أنها آخر مستعمرة في إفريقيا.

ومن جهة أخرى، فإنّ الجزائر تعمل وفق إستراتيجية محكمة ليس فقط للقضية الصحراوية بل للمنطقة المغاربية ككل بعيدا عن الحرب والنزاعات، حيث أنّ الدبلوماسية الجزائرية تسعى إلى إيجاد حل للأزمة من خلال الحل السلمي والسياسي وحق الشعوب في تقرير مصيرها دون أي تدخل أجنبي، في حين أنّ الدول الأخرى تتباين مواقفها وسياستها حسب الظروف الدولية وخصوصا حسب مصالحها، ودول أخرى تلتزم الحياد وعدم التدخل في القضية.

إنّ قضية الصحراء الغربية لن تحل إلا بالتحلي بالحكمة والحنكة والواقعية من جهة أطراف النزاع والدول المجاورة المعنية بالموضوع، و المراهنة على حل القضية عن طريق الوحدة المغاربية لن يكون رهانًا خاسرًا؛ لأنه يحقق لكل الأطراف ما تطمح إليه، فالمملكة المغربية أقصى طموحها هو أن تبقى الصحراء الغربية يرفرف عليها العلم المغربي، لأنها تعاني من هاجس التجزئة ومستعدة لقبول خيارات خارج الانفصال، وإذا وُحِّد المغرب العربي فسيحل علمُه محل أعلام التجزئة وهو ما ستطمئن له نفوس جبهة البوليساريو التي تعاني من عقدة الاحتلال والاستعمار وهو ما لم يكن مطروحًا في حال الوحدة المغاربية.

- **استنتاجات**

– التلكؤ في تطبيق قواعد القانون الدولي، ورسم السياسة الأمنية الدولية بما يخدم أصحاب حق "الفيتو" في مجلس الأمن الدولي، عطّل مسار تسوية النزاع في الصحراء الغربية، وحال دون تمكين الشعب الصحراوي من حقه غير قابل للتصرف في تقرير المصير والاستفتاء.

- يسعى المغرب إلى " التحايل على مشاريع الأمم المتحدة"، من خلال الذهاب إلى ما يطلق عليه "الحكم الذاتي الموسع" كخيار أحادي، في الوقت الذي تؤكد فيه جبهة البوليساريو، الممثل الشرعي للشعب الصحراوي، على حتمية تنظيم استفتاء تقرير المصير مع قبول نتائجه أيا كان خيار الصحراويين.

- تدويل القضية وتحويلها من نزاع إقليمي إلى نزاع دولي على مائدة الأمم المتحدة كان له العامل الأكبر في تفاقم الأزمة وإعطاء الفرص لأطراف مستعمرة للتدخل بوجهات نظر مغايرة أدت إلى تعطيل الوصول إلى حل جذري، وهو ما يؤكد فرضية الدراسة.

- مواقف الدول الكبرى وباقي الدول هي مواقف ظرفية ومتباينة وليست ثابتة تحكمها المصلحة.

- قضية الصحراء الغربية اذا ما تفاقمت بإمكانها أن تدخل المنطقة في دوامة من الأزمات.

توصيات

- العمل على منع أي نزاع عسكري على الحدود الجزائرية، بين الصحراء الغربية والمغرب، خاصة في ظل وجود احتمال نشر قواعد عسكرية أجنبية في الأراضي المغربية.

- فضح ممارسات الطرف المغربي فيما يخص التعدي على القوانين واللوائح الدولية، وانتهاك حقوق الانسان في الاقليم الصحراوي.

- الاعتراف بأنّ التهديدات وان اختلفت حدّتها من دولة لأخرى هي تهديدات مشتركة وهذا ما يقتضي تحرك وعمل مشترك.

- امكانية تطبيق سياسة الردع من خلال عمل الصحراء الغربية على زيادة قدراتها العسكرية لمنع المغرب من أي هجوم عسكري محتمل.

- التركيز على الجانب التكاملي والتعاون والشراكة الاقتصادية بين بلدان المنطقة بدلا من التركيز على النزاعات، وهو ما يمكن أن يقدم حل جذري ونهائي للقضية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: باللغة العربية

القوانين والقرارات:

1. قرار الأمم المتحدة 2229 في 20 فيفري 1968
2. قرار الامم المتحدة رقم 1514 في 1960/12/14

3. قرار اللجنة الرابعة، 21 أكتوبر 2012

الكتب:

شعنان مسعود، نزاع الصحراء الغربية والشرعية الدولية، أطروحة دكتوراه، جامع الجزائر، 2007.

ثانيا: باللغة الأجنبية

الكتب

1. Barbier Maurice : le conflit du Sahara occidental. L'Harmattan, Paris 1982.

-المجلات

2. Ait-Chaalal Amine, "L'Algérie depuis 1962: retour sur une histoire contrastée", Revue internationale et stratégique 46(2002/2)، 61-72.pdf.
3. Yahia H. Zoubir, The Western Sahara Conflict: A Case Study IN Failure Of Prenegotiation And Prolongation Of Conflict, california western international law journal, VOLUME 26 SPRING 1996 number 02.

التقارير -

1. WESTERN SAHARA: THE COST OF THE CONFLICT Middle East/North Africa Report N°65 – 11 June 2007.
2. United States Institute of Peace, Special Report, The United Nations and Western Sahara A Never-ending Affair, Special Report 166 July 2006.Pdf.
3. Boukhari Ahmed, The international dimension of the conflict over the western Sahara and its repercussions for A moroccan alternative area: Mediterranean & Arab World – WP N° 16/2004 (Trans. Spanish)5/4/2004.
4. Igancio fuente cobo y Fernandom.marino menendez, el Conflicto del sahara occidental, Ministerio de defensa, instituto de estudios internacionales y europeos «francisco de vitoria», Escuela de guerra del ejército ministerio de defensa, Autores y editor 2005.